

الى قبيل مودته وقد جاوز المائة بفعلين ولم يقل كقبولهما
عرض عليه ما يقتضى اصلاح بعض مولفاته هذا جعلته
في حال شغتي وقوة عتلي قلا ارجع عنه في حال شغتي
وصف عتلي بهم به قضية كلام بعضهم ان المراد به
كونه من المباح الذي له وقع وخطرون مالا خطوره ومجه
تطوير الذي اقتضاه اطلاقهم نذب البسمة في كل مندوب
غير ذكر وكل مباح وان لم يكن له خطر فالمراد بهم به كونه
ليس حراما ولا مكروها في الحرام حرام وفي المكروه
مكروهة وتول كثر من اصحابنا كالحنفية ان التسمية على
الحذر فعمله ان قالها استخفا لا مطلقا ويصح ان يحترز
بهم في المباح عن نحو السمرقيل قيل انه لا تشن البسمة
اوله وفيه نظير السمرقيل يكون مطلوبا لا سئالا على
مدح الاسلام وبعض العلماء والصالحين اوحده على
خلفا كرم فيد تشن البسمة فيه وقد يكون غير مطلوب
فان حرم او كره فقد مر حكمه وان ابيع فقط وتصور فيحتمل
ان يقال بعدم ندمها فيه لان من شأن هذا الشعر الحنافة
وان مثله لا خطوره ولا قدر وعليه فذوالبال يحترزه
عن مثل هذا بالمدح قيل روى برفع الال على الحنافة
وعليه فكون فيه تايد اي تايد لمدح الابتها بالحلة ٨٢
الاسمية عليه بالجملة الفعلية وهو التحقيق خلافا لبعضهم
كما هو محتمل في محله فهو اجزم قد يقال يسكر على هذا
حديث من سني العيران بعث اجزم بان هذا المحرمة وذلك
للكراهة مع ان المادة واحدة ويرد بان الجذام ثم حقيقى وهذا

كتابة

كتابة عن نقص البركة او عدها فان قلت ما الارح من
هذين قلت النقص لا العدم على ما قاله غير واحد لكنه
مشكل لانه اذا حلت البلاء عن كل ذلك فاي بركة لا تبدأ
حتى تنقص ويجاب بان ليس المراد نقص بركة البلاء بل
نقص بركة ذلك المبدوءة فالمبدوء بنحو البسمة تزداد
بركته في ذاته واثاره وغيره تنقص بركته في ذلك وما
انفداهما بالكلية فهو عقوبة شديدة فلا ينبغي ان يترتب
على هذا الامر السهل الا بدليل يخصه اوله او افتتح
لم يرجع احدهما اختصارا والارح الاول لان تعديه ٨٢
الائتق وهو بسم الله افتتح تاينى السائل لا تبدأ اول
اجزائه وما بعده بخلاف افتتح تاينى لا يشمل غير اوله
وما قيل انه غير مدح الاسم بكونه جعله فاتحة للكتاب
كما جعلت سورة الحمد فاتحة للقران يجاب عنه بان
ذالك امر تحسنى لا يرجع للولف منه شئ بخلاف افتتح
التاينى به فانه يرجع اليه عود بركته عليه فكان اولى
بجميع اسمائه فيه غاية المبالغة في تعظيم الذات
العلوية عن حيث ان لفظه المال عليه يحصل به هذه
الغاية الجليلة ليدل هو حكمة لا علة ومع ذلك
فيه نظرا ذى نوع هذا من انواع الدلالة فالوجه انه اتباع
لوسيم المصحف الامام الذى لا يقاس عليه كخطا العرويين
المستحق لجميع الكمالات اي لذاته ايضا ومستحق
عند الاكثر قيل القول بعليته ينافى القول بان شتمه ٨٢
والالاثرون قائلون بها انتهى وجوابه مع التناهي لانت